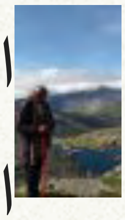
موقع مصطفى نور الدين عطية

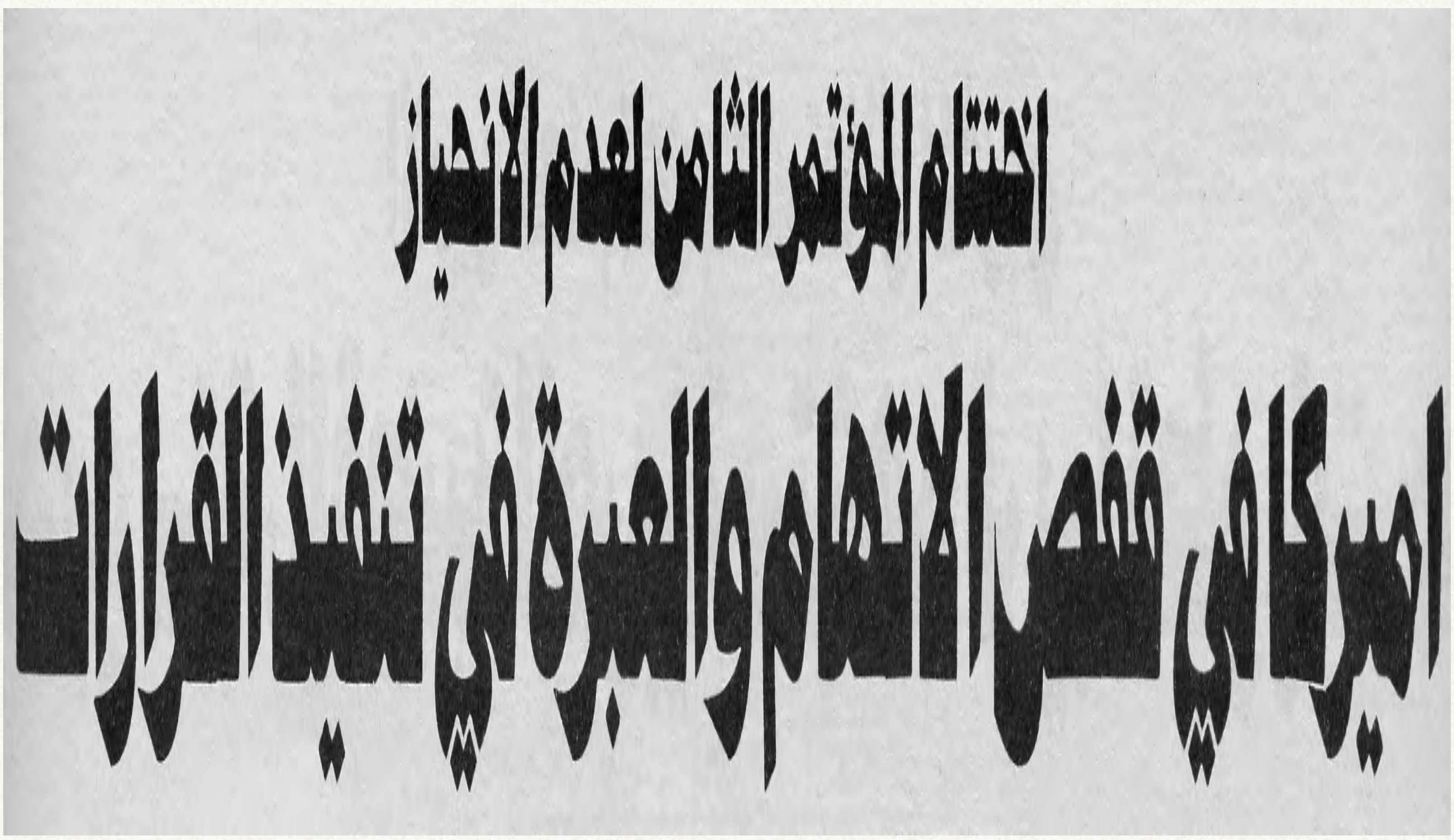


اختتام المؤتمر الثامن لعدم الانحياز وامريكا في قفص الاتهام والعبرة في تنفيذ القرارات... مصطفى نور الدين

اليوم السابع، العدد١٢٣، ١٥ سبتمبر ١٩٨٦، باريس، ص ص ٢٤ - ٢٥

الأربعاء 10 شباط (فبراير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية

هذا المقال تتمة بصورة ما للمقال السابق بعنوان : اليوبيل الفضي لمحاولة عدم الانحياز .. وهي تكملة توضح الخريطة السياسية في تلك اللحظة التاريخية.



اختتام المؤتمر الثامن لعدم الانحياز

اميركا في قفص الاتهام والعبرة في تنفيذ القرارات

اختتم مؤتمر عدم الإنحياز أعماله في هراري عاصمة زيمبابوي، وأصدر بياناً ختامياً يحدد مواقف الحركة من القضايا الدولية. البيان يقترب في صياغاته من البيانات السابقة الأمر الذي يطرح السؤال الأبدي: هل تعرف القرارات طريقها الى التنفيذ؟

عندما تم التوافق على ان تستضيف زيمبابوي المؤتمر الثامن لعدم الانحياز سارعت الدولة الحديثة الاستقلال (١٩٨٠) بتشييد مجمع «معبد الذهب» الذي يشمل قاعة المؤتمر والملحقات الضرورية لاستضافة الوفود.. وكلف ذلك أكثر من ٦٠ مليون دولار، لاستقبال أكثر من ٤ آلاف مدعو.. وتم التشييد بواسطة شركة يوغسلافية وادارة الفندق المعد لاستقبال الرؤساء بواسطة شركة شيراتون الأميركية!

وبرغم تلك الصدفة فانها جاءت «خيراً من الف ميعاد».. اذ ان زيمبابوي واحدة من دول المواجهة مع نظام بريتوريا العنصري.. وعقد المؤتمر فيها له دلالات عدة. فهو يندد بالعنصرية أمام «باب

جنوب افريقيا».. ومن ناحية أخرى تريد الحركة تقديم «الشهادة» بان هناك امكانية تعايش ممكنة بين «السود» و«البيض». اذ يتحقق ذلـك في زيمبابوي بعد استقلالها.. فأكثر من مائة الف أوروبي ما زالوا يعيشون مع الغالبية السوداء.. ويشاركون في الحياة الاقتصادية.. بل والسياسية اذ لهم نسبة من مقاعد البرلمان.. وبدأ الذين هاجروا بالعودة اليها مرة أخرى.. وكذلك لم توقع هراري اتفاقيات عدم اعتداء مع نظام بريتوريا مثلما فعلت كل من زامبيا وموزامبيق.. وان كان ذلك يستلزم الاشارة الى ان كلا من زيمبابوي ودولة مواجهة أخرى (بوتسوانا) لم تشجعا قيام عمليات عسكرية من ارضهما ضد نظام بريتوريا وذلك منذ زمن بعيد... ولقد اختتم المؤتمر أعماله مساء السبت الماضي. وأصدر بياناً ختامياً تناول القضايا والمشاكل الأساسية التي تلتف حولها حركة عدم الانحياز.

التفرقة العنصرية

«التفرقة العنصرية جريمة في حق الانسان».. تلك العبارة سوف تنقش على لوحات المدارس في البلدان الافريقية، لتوعية الأطفال الصغار.. هكذا تقرر في المؤتمر الثامن لعدم الانحياز..

أما الكبار الذين يمارسون تلك الجريمة في نظام جنوب افريقيا و«يسعون للقضاء على الجنس الاسود» فسوف يكون تلقينهم الدرس بصورة مختلفة.. فسوف تتم مقاطعة نظام بريتـوريا اقتصادياً!!

لقد أقر المؤتمر في بيانه الختامي ١٣ قراراً تعلن هذه المقاطعة.. وهي تبدأ من ايقاف استيراد المنتجات الغذائية والفحم والحديد والصلب... وتصل الى عدم توقيع اتفاقيات مع شركات تمثل رؤوس أموال جنوب افريقيا النسبة الغالبة فيها.. وبايقاف حركة الاتصالات الجوية والبرية. مع نظام بريتوريا العنصري..

ومن ناحية أخرى فلقد تقرر انعاش «صندوق

مساعدة بلدان المواجهة مع جنوب افريقيا»
(انغولا وبوتسوانا وموزامبيق وتنزانيا وزامبي وزيمبابوي). وكان هذا الصندوق قد تم تأسيسه منذ ٩ سنوات ولكنه ظل فارغاً.. ومن المقرر أن يتم الاسهام في هذا الصندوق من قبل الأعضاء بالحركة و«المجتمع الدولي». والغرض من هذا الصندوق مساعدة بلدان المواجهة، اذ يتوقع الجميع ان يقوم نظام بريتوريا باجراءات مضادة لمعاقبة هذه البلدان.. بل ان ذلك سوف «يحدث لا محالة» حسب تعبير روبرت موغابي، الذي يضيف «ان نظام جنوب افريقيا يمتلك كل أوراق الضغط الكافية لهذا الانتقام من حيث الوسائل بجانب تحكمه بمنافذ وطرق النقل» اللازمة لتصدير دول المواجهة لسلعها ولاستيراد حاجاتها من الخارج..

يضاف لذلك أيضاً ان بلدان المواجهة تابعة اقتصادياً لنظام بريتوريا.. فهي تشترك معه في الحدود وترتبط معه بعلاقات اقتصادية وتجارية وثيقة.. وكانت سلطات بريتوريا قد هددت منذ

أسابيع قليلة بانها «سوف تطرد ١,٣ مليون عامل افريقي مهاجر من البلدان المجاورة لدخولهم من غير الطريق القانوني، وذلك اذا ما قامت هذه البلدان باتباع اسلوب المقاطعة»..

ولا يقف الأمر عند هذا الحد.. فبلد مثل زيمبابوي.. تمر ٨٥ في المئة من تجارته عبر موانىء جنوب افريقيا.. ويمثل الذين يأتون اليه كسائحين منه نحو ربع عدد السائحين.. بل ان ٦٠ في المئة من قطاع الصناعة في زيمبابوي ونحو ٩٠ في المئة من قطاع الصناعات الاستخراجية تتحكم فيه جنوب افريقيا.. كذلك يستوعب سوق نظام بريتوريا نصف منتجات زيمبابوي التحويلية.. لهذا يرى البعض ان اسلوب المقاطعة لن يكون فعالاً اذ سوف يضع هذه البلدان في موقف حرج اقتصادياً.. أو انها سوف تتبع اساليب ملتوية لتطبيقها شكلياً..

ومن المعروف ان هناك العديد من البلدان الافريقية تميل الى عدم المقاطعة.. بل ان رئيس

ساحل العاج (الذي لم يشارك في المؤتمر) يعتبر ان «بوتا.. أبيض معتـدل يجب الدخـول معه في مباحثات». ويذهب للتدليل على صحة رأيه الى الاستعانة بالصراع العربي الاسرائيلي و«كيف ان اقلية اسرائيلية هزمت أغلبية عربية في ١٩٦٧».. ويرى ان النضال المسلح ضد نظام بريتوريا سوف يؤدي الى النتيجة نفسها بالنسبة للسكان السود بجنوب افريقيا!.

ولكن يرتفع في المؤتمر صوت آخر مضاد، يرى ان المقاطعة والصراع المباشر مع نظام بريتوريا الحل الوحيد.. وعلى رأس هذا الاتجاه يقف ممثلي «المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا» التي تمثل ناميبيا في حركة عدم الانحياز كعضو منذ ١٩٧٩.. وكذا انغولا.. وكوبا التي ربطت سحب خبرائها العسكريين من انغولا باستقلال ناميبيا وانتهاء نظام بريتوريا العنصري».. وهو موقف تقره دول المواجهة وقال به روبرت موغابي، في المؤتمر الوزاري لعدم الانحياز في لاوندا (انغولا) منذ نحو

السنة..

زوبعة في فنجان!!

ولقد ساد المؤتمر جو من التوتر اللفظي عندما اعتلى العقيد القذافي المنصة وجاءت ردود الفعل حادة بعد انتهائه من خطبته.. فالدكتور بطرس غالي وزير الدولة لشؤون الخارجية، ورئيس الوفد المصري الى المؤتمر، قال بان كلمة القذافي «نوع من المراهقة السياسية» و«لا تخرج عن كونها مسرحية هزلية لرئيس دولة يعيش في حالة ذهنية مضطربة»..

وكان القذافي قد حمل بشدة على حركة عدم الانحياز وقال بانه «في حل منها» و«انها ممتلئة بالجواسيس» و«دمى الامبريالية».. واضاف بان «الحركة فقدت مبررات وجودها فالعالم منقسم الى معسكرين «معسكر التحرير ومعسكر الامبريالية».. و«على الحركة ان تلحق بالمعسكر

الأول».. وهاجم القذافي بحدة كلا من مصر وساحل العاج وزائير والكاميرون.

وجاء رد الفعل مباشراً من الدول التي هاجمها، فالى جانب تعليق د. غالي على خطابه فان كل من الدول الثلاثة الأخرى اعتبرت في مؤتمر صحفي مشترك ان هجوم القذافي «يدعو للاستياء والازدراء» وان تصريحاته «خرقاء»...

وجدير بالذكر ان الشخصية الأخرى التي سبقت القذافي في هجومها على حركة عدم الانحياز كان رئيس ايران، علي خامني اي، الذي قال بان «الحركة ضعيفة» وان «بداخلها بلدان دُمى للقوى العظمى». وكرر رئيس ايران موقف بلاده المتعنت الرافض انهاء حرب الخليج والدخول في مفاوضات مع العراق.

ومن المعروف ان تاريخ حركة عدم الانحياز لم يسجل أي اسقاط لعضوية أية دولة الا تشيلي بعد الانقلاب العسكري ضد الليندي غداة المؤتمر الخامس في ١٩٧٣ بالجزائر.. وما زال مقعد

كمبوديا شاغراً منذ ١٩٧٩ بسبب الخلاف حول من يمثلها في الحركة الأمير سيهانوك ام الحكومة الحالية. وهذا جعل أعضاء الحركة ١٠١ مقابل ١٠٢ في المؤتمر السابع اذ اشترك سيهانوك بضغط من الهند.

ومن الملاحظ ان المؤتمر الثامن شهد غياباً لعدد كبير من رؤساء الدول الأعضاء بالحركة. فالدول الافريقية تشكل ٥٠ عضواً (بادخال حركة تحرير ناميبيا) لم يحضر منها الا ٢٨ رئيس دولة أو حكومة.. والدول الاسيوية (١٧ عضواً) حضر منها ٤ رؤساء دول و٣ من نواب الرؤساء و٦ رؤساء وزارات. بينما اميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (١٧ عضواً) حضر منهم ٥ رؤساء دول فقط.. اما

الليندي!.

ولقد أدان المؤتمر تدخل الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا عبر تلك المساندة للثورة المضادة، وقال بانها «غير شرعية ولا أخلاقية»..

ولم تقف ادانة الولايات المتحدة على تلك التدخلات فقط ضد ليبيا وضد نيكاراغوا بل ذهب ايضاً ليدين مساندتها للمناهضين لنظام أنغولا ومدهم بالأسلحة.. وكذلك ادانة «التزامها البناء بنظام جنوب افريقيا العنصري»..

واذا كان سباق التسلح يدخل باب «الارهاب الدولي» اذ يهدد البشرية بالفناء.. فانه يمثل واحداً من الهموم الأساسية لحركة عدم الانحياز برغم كل التناقضات التي جعلت من دول العالم اجمع تنفق على التسليح مبالغ طائلة كان من الممكن ان توجه نحو تنمية اقتصادياتها أو مكافحة المجاعة والأمراض والأوبئة والكوارث الطبيعية. الخ.

ويكشف روبرت موغابي في كلمته الافتتاحية لمؤتمر عدم الانحياز عن البعد الخيالي للانفاق على التسليح في العالم اذ يقول: «ان العالم يوفر لكل مائة الف انسان ٥٥٦ جندياً بينما نصيبهم من الأطباء ليس الا ٨٥ طبيباً فقط..» ويضيف «اننا لو خصصنا خمس الانفاق العسكري في السنة فانه

بالامكان القضاء على المجاعات في العالم مع نهاية القرن الحالي»..

ولقد وجد المؤتمر من اللائق بل والضروري توجيه التحية للاتحاد السوفياتي لاعلانه من طرف واحد «برنامجه الرامي لنزع السلاح النووي، وقراره بتأجيل تجاربه النووية».. وطالب المؤتمر الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ان يتخذا خطوة ايجابية معاً في هذا الاتجاه، في لقاء القمة بين زعيمي البلدين..

الصندوق «يكشر عن أنيابه»

في كل المحافل الدولية التي تجتمع فيها البلدان المتخلفة لا يمكن ان يغيب تذكر كابوس الدين الخارجي (الف مليار دولار).. ولا يمكن ان يتم نسيان «الغول» الذي يطاردهم من الخارج والداخل لاجبارهم على دفع ديونهم ولو كلفهم ذلك «اللحم والدم» معاً..

وتحاول البلاد المتخلفة فتح أبواب النقاش حول

وتحاول البلدان المختلفة فتح أبواب النقاش حول اعادة جدولة الديون أو اسقاط جزء منها لعدم عدالة النظام الدولي الذي استغل «احتياجها»، باقراضها بأسعار فائدة متدنية نسبياً، ثم رفع تلك الأسعار الى حدود خيالية، وكذلك رفع أسعار الدولار.. واجبارها بأن تكون سلع غربية استهلاكية أو معدات عسكرية.. جزءاً من القروض.

ولم تفلح كل الجهود التي بذلت عن طريق الأمم المتحدة، أو عبر مجموعة الـ٧٧.. أو عبر الحوارات الاقليمية.. واضطرت بعض البلدان «للانتفاضة» ضد المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنوك الغربية). وجاء رفض آلان غارسيا رئيس جمهورية بيرو تسديد الديون رداً عنيفاً على صندوق النقد الدولي..

وعشية مؤتمر عدم الانحياز، قرر الصندوق ايقاف أقساط القروض التي كان يجب تسليمها الى حكومة بيرو، وهو ايضاً توقيت لا يخلو من دلالة

حكومة بيرو.. وهو أيضاً توقيت لا يخلو من دلالة.. اذ يرمي الصندوق «بتكشيره عن أنيابه» الى ازعاج وتهديد الدول الأخرى التي قد تحاول أن تذهب في هذا الاتجاه.

ومن هنا أيضاً لم تكن مصادفة ان يترأس غارسيا اللجنة الاقتصادية في مؤتمر عدم الانحياز في هراري.. فهناك ميل مكتوم لدى العديد من الدول لاتباع أثره.. فهو يطالب بأن يخصص نسبة ١٠ في المئة من دخل بلاده من الصادرات لتسديد ديونه الخارجية.. ويوجه المتبقي من موارده نحو تنمية اقتصادية محلية..

ويدعم هذا الموقف بل ويتجاوزه، بالطبع، فيدل كاسترو، الذي قال بكلمته بالمؤتمر «ان البلاد النامية تقع الآن تحت وطأة استغلال يفوق بكثير الاستغلال الذي تعرضت له من قبل.. وبسقوطها في «فخ» الديون الخارجية زادت حدة استغلالها وانه يستحيل اجبارها على تسديد ديونها بأي طريق سياسي أو اقتصادي أو أخلاقي».

طريق سياسي أو اقتصادي أو ثقافي».

وبرغم ان هناك اتجاهاً آخر يطالب بأن تسدد البلاد المدينة ديونها «سلمياً» فان المؤتمر خرج بتوصية تقترب مما تطالب به بيرو.. اذ طالب في بيانه الاقتصادي بأن يتم الحوار السياسي مع الجهات المقرضة لكي تقوم البلدان المدينة بتخصيص نسبة من مواردها (دون تحديد رقمي لهذه النسبة) لتسديد ديونها لكي تعبىء باقي مواردها نحو تنمية اقتصادياتها.

ومن ناحية أخرى فان مجموعة عدم الانحياز «قررت» وضع أسس للتعاون الاقتصادي فيما بينها وبين البلدان المتخلفة الأخرى غير الأعضاء بحركة عدم الانحياز.. وكان انعقاد مؤتمر مجموعة الـ٧٧ في القاهرة في نهاية الشهر الماضي يدور حول تلك المسألة..

عدوى المكان

يحاول بعض المحللين ارجاع التصريحات «الثورية» أو المعتدلة لحركة عدم الانحياز في بيانها

الختامي الى طبيعة البلد الذي يعقد به المؤتمر والذي يصبح رئيسه تقليدياً رئيساً للمؤتمر لمدة ثلاث سنوات.. وربما كان الأقرب الى الصواب ارجاع هذه الثورية أو هذا الاعتدال الى المكان الذي يعقد به المؤتمر!..

فالمناطق التي تشهد توتراً سياسياً، عسكرياً، اقتصادياً.. هي التي يتحول المؤتمر فيها الى نوع من حلبة المبارزة.. فاللغة الهادئة، الدبلوماسية المتزنة طبعت مقررات مؤتمر الهند في ١٩٨٣.. ولم تكن الأشياء تسمى باسمائها.. كأن يقال مثلاً بان هناك «دولة كبيرة تقف أمام ارساء نظام دولي جديد».. من دون ذكر اسم تلك الدولة.. أو يقال بان هناك ضرورة لاعطاء الاستقلال لجزر الكاريبي.. ولا يقال من يسلبها الاستقلال.. الخ..

جاء المؤتمر الثامن ليقفز على مؤتمر نيودلهي ليرتبط بالمؤتمر السادس الذي عقد في ١٩٧٩ في هافانا.. ورأى البعض فيه محاولة لجذب الحركة للانحياز للاتحاد السوفياتي! ولعل تلك الفكرة

التي تربط بين أماكن الصراع وحدة أو خفوت نبرة البيانات الختامية، ناهيك عن الخطب، هي التي جعلت كثيراً من الدول المعتدلة غائبة كلية أو حاضرة شكلاً بارسال احد الوزراء أو موظف كبير بالدولة، وذلك لتحاشي الاستماع أو الموافقة على ادانات لدول كبرى «صديقة»!.

و«الجديد» في المؤتمر الثامن هو قبوله لعضوية جبهة التحرير الوطنية الاشتراكية في كاليدونيا الجديدة، كمراقب في حركة عدم الانحياز.. ومطالبة فرنسا في البيان الختامي بتسريع اجراءات منح «كاليدونيا الجديدة» استقلالها، في الوقت الذي تراجع الحكومة الراهنة هذه الاجراءات من أجل تأييد «فرنسيتها».. وكذلك مطالبة فرنسا بمنح الاستقلال لجزيرة مايوت.

وهذه، بالتأكيد، مطالب تعتبرها فرنسا تدخلاً في شؤونها الداخلية.. وتزعج اصدقاءها من الدول الافريقية الحاضرة بالمؤتمر، برغم ان عدداً كبيراً منهم لم يعد يكلف نفسه مشقة التحرك لحضور

مؤتمرات عدم الانحياز..

كذلك أكد البيان الختامي تأييده للصراع العادل للشعب الفلسطيني وضرورة حل المشكلة الفلسطينية.. وكان رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عرفات قد القى كلمة اشار فيها الى موقف المنظمة بشأن الصراع في الشرق الأوسط. طالب فيها بايجاد تسوية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي تستند الى قبول كل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية في اطار مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الخمس التي تتمتع بعضوية دائمة في مجلس الأمن، وكل الأطراف المعنية بالنزاع، ومن بينهم منظمة التحرير الفلسطينية.

وجدير بالذكر ان نيكاراغوا رشحت عاصمتها كمقر للمؤتمر القادم الا ان البت في هذه المسألة تم تأجيله ليقرره واحد من المؤتمرات على المستوى الوزاري لحركة عدم الانحياز فيما بعد... اذ عبرت بعض الوفود عن خشيتها من ان يؤدي هذا الى

تحول سياسة الحركة الى اتجاه معاد للولايات المتحدة ... والملفت للنظر ان واشنطن اوقفت «مساعدتها الاقتصادية» الى زيمبابوي، قبل ايام من عقد المؤتمر بها بدعوى عدم تمتع نظام زيمبابوي «بآداب اللياقة» اذ هاجم احد وزرائها الولايات المتحدة في حضرة الرئيس الاميركي السابق جيمي كارتر...»!

مصطفى نور الدين عطيه

أي رسالة أو تعليق؟